

مدريد تتجنب غضبا مغربيا وتلغي زيارة ملك إسبانيا لسببته ومليلية

الرباط - ألغت الحكومة الإسبانية زيارة كانت مرتقبة لعاهل البلاد الملك خوان كارلوس إلى مدينتي سببته ومليلية التابعتين لمديريه وتطالب الرباط باسترجاعهما.

وقالت صحف إسبانية، الاثنين، إن القصر الإسباني تراجع عن إدراج مدينتي سببته ومليلية في أجندة زيارات الملك بعد رفع حالة الطوارئ الصحية.

وأضافت هذه المصادر أن سببته ومليلية كانتا ضمن برنامج زيارات العاهل الإسباني حتى مساء الجمعة الماضي قبل أن تتدخل الحكومة.

وأوضحت الصحف الإسبانية أن إلغاء زيارة المدينتين الواقعتين شمالي المغرب، جاء لـ"تجنب رد فعل غاضب من الرباط".

وقال العمراني بوخبزة، أستاذ العلاقات الدولية وعميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية بمرتيل بالمغرب، إن "زيارة الملك الإسباني تكون بمبادرة من الحكومة، لأن الملك يسود ولا يحكم، والحكومة من تتحمل المسؤولية السياسية لتصرفات الملك".

وأضاف بوخبزة "السلطات المغربية سبق لها أن عبرت عن رفضها لزيارة خوان كارلوس إلى مدينة مليلية المحتلة، حدث ذلك عام 2007، وهي آخر زيارة لعاهل إسباني لإحدى المدينتين".

وتابع الخبير المغربي موضحا أن "إعادة النظر في برمجة الزيارة، يندرج في إطار الرغبة في عدم تعكير صفو العلاقات المؤسسة نفسها، بإبعاد وسجن عدد من الضباط المشكوك في ولائهم له قدرته من الأرواق بشكل غير مسبوق وصار بإمكانه الذهاب إلى إجراءات تهدئة في الساحة السياسية".

ويعد خيار التهدئة السياسية من بين المطالب الأساسية التي رفعتها العديد من القوى السياسية والشخصيات المستقلة، كجبهة القوى الاشتراكية المعارضة وما يعرف بـ"مجموعة العشرين" التي طالبت بإطلاق سراح المساجين السياسيين، ورفع القيود عن الحريات الإعلامية والسياسية قبل بدء أي حوار سياسي لحل الأزمة.

والجنرال المتقاعد الآخر علي غديري، المرشح لانتخابات الرئاسة التي جرت في أبريل 2019 والتي كان بوتفليقة يعزّم خوضها للمرور إلى ولاية رئاسية خامسة، يعتبر نفسه أيضا ضحية للخلافات الشخصية بينه وبين الجنرال الراحل قايد صالح، ونقل تصريحاته تلك محاميه للرأي العام من سجنه بالعاصمة.

السادس تعرض إلى ضغوط للقيام بزيارة رسمية لمليية وسببته، وذلك بإدراج القصر المغربيين المحتلين ضمن الجولة الملكية للولايات التي تتمتع بحكم ذاتي، كالاندلس وجزر الكناري وغيرها.

واكد متحدث باسم قصر "فارثويلا" الملكي، في وقت سابق، خبر إعداد البلاط الإسباني لزيارة المدينتين دون تحديد موعد نهائي، مبررا الأمر بكون الأجنحة لا تزال مغلقة نتيجة الوضع الصحي الحالي الناتج عن تفشي وباء كورونا.

وكان الملك فيليب السادس قد أدى في الماضي زيارة شملت جميع مناطق إسبانيا بما في ذلك جزر الكناري، لكنه أجل في كثير من الأوقات زيارته لسببته ومليلية المحتلتين.

وترجع مصادر دبلوماسية وسياسية أن الملك فيليب لا يريد أن يكره ما قام به والده الملك السابق خوان كارلوس، وأن يتسبب مرة أخرى في تشيخ علاقات بلاده مع المغرب ويسعى للحفاظ على علاقة الصداقة التي جمعه بالعاهل المغربي الملك محمد السادس.

ورغم التأجيلات المتكررة لا يستبعد مراقبون رضوخ الملك فيليب السادس لضغوط أطراف وأزمنة يمينية، للقيام بالزيارة، ما يعني تازم العلاقات المغربية الإسبانية مرة أخرى. وتخضع سببته ومليلية للنفوذ الإسباني رغم وجودهما أقصى الشمال المغربي، وتعتبر الرباط أن المدينتين خضعان لاحتلال من إسبانيا التي شيدت جدارا بارتفاع 6 أمتار لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليهما.

ويرفض الاتحاد الأوروبي اعتبار المدينتين جزءا من التراب الأوروبي، فيما يؤكد المغرب مسالة مغربية المدينتين وهي محل إجماع رسمي وشعبي.

يعد ظهور الجنرال الجزائري المتقاعد حسين بن حديد، الذي كان معتقلا بسبب ما يقول إنه خلافات شخصية مع رئيس أركان الجيش الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، في الاحتفالات الرسمية بذكرى استقلال البلاد إعادة اعتبار لهذا الجنرال المتقاعد لكنه أيضا دليل على المساعي التي يبذلها الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون لإحداث انقلاب على التركيبة الثقيلة التي ورثها عن قايد صالح.

طابر بليدي

الجزائر - حمل ظهور الجنرال المتقاعد حسين بن حديد في الاحتفالات الرسمية بذكرى استقلال البلاد، التي أقيمت بالعاصمة الجزائرية، رفقة مسؤولين كبار في الحكومة وقيادة المؤسسة العسكرية رسائل مشفرة توحى بان السلطة الجديدة بصدد ردم الهوة التي تركها قائد الجيش السابق الجنرال الراحل أحمد قايد صالح.

وورث الرئيس عبدالمجيد تبون، تركه تصفها الأوساط السياسية في الجزائر بـ"الثقيلة" خلفتها إدارة قيادة الجيش للمرحلة الانتقالية التي عاشتها البلاد بعد تنحى الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة عن السلطة في مطلع أبريل من العام الماضي، فرغم المؤسسات الانتقالية الدستورية إلا أن بصمات الرجل القوي حينها في الجيش كانت واضحة على المرحلة.

السلطة تسعى إلى ردم الهوة التي خلفها عهد إدارة القيادة السابقة للجيش للمرحلة الانتقالية

وتم إطلاق سراح الجنرال المتقاعد بن حديد خلال الأسابيع الأخيرة بعدما قضى عقوبتين بالسجن النافذ: الأولى خلال فترة عهد بوتفليقة، والثانية بعد انطلاق الحراك الشعبي في البلاد حيث وجهت له تهمة إحباط معنويات الجيش والمساس بسمة المؤسسات الرسمية. وسافر في حديد بعد إطلاق سراحه للعلاج في فرنسا،

الرئيس الجزائري أمام تحديات التخلص من تركة الجنرال قايد صالح

الاستمرار في إجراءات التهدئة لتمير الاستفتاء الدستوري



تركة ثقيلة

على غرار كريم طاب وسمير بلعربي وأميرة بوراوي، عشية الاحتفال بالذكرى الـ 58 لاستقلال البلاد يتجه إلى مرحلة تهدئة للتخفيف من حدة احتقان الوضع السياسي والاجتماعي، خاصة أن الحكومة باتت في حاجة ماسة إلى استقرار وطني لتمير سياستها المؤلمة وأجندتها السياسية، فضلا عن تراكمات وباء كورونا وإمكانات عودة الحراك الشعبي للاحتجاج في الميدان مع أول عودة للحياة العادية في البلاد.

وكان الرئيس الجزائري، قد عبر في مقابله مع قناة فرانس 24 الفرنسية، عن استعداده لـ"إطلاق سراح المزيد من سجناء الرأي متى تطلبت الضرورة"، ولم يستبعد أن يصدر قرارا ماثلا في سبتمبر القادم مما يوحي بأنه يسعى لطي صفحة الاعتقال السياسي.

وعرفت الجزائر منذ انطلاق الحراك الشعبي في فبراير 2019 حملة اعتقالات واسعة طالت المثقفين المعارضين والناشطين السياسيين والضباط العسكريين، كما هو الشأن بالنسبة للجنرال المتقاعد حسين بن حديد الذي أعيد له الاعتبار بشكل غير مباشر خلال احتفالية ذكرى الاستقلال. وشكل تعيين الجنرال سعيد شقرية

وظهر منذ ذلك الوقت على كرسى متحرك. ويعد بن حديد من الضباط الساميين الأوائل الذين تنحوا عن الخدمة في حقبة تسعينات من القرن الماضي ومن الذين ساهموا في الحرب على الإرهاب خلال العشرية الدموية، قبل أن يتقاعد ويتحول إلى معارض لتوجهات السلطة والمؤسسة العسكرية خاصة بعد تجدد الولايات الرئاسية لبوتفليقة.

ويبدو أن تعمد إظهار هذا الجنرال المتقاعد أمام وسائل الإعلام يحمل رسالة سياسية للرأي العام حول توجه السلطة لتهدئة الوضع المحتقن في البلاد، ورمد الهوة التي خلفتها مرحلة إدارة المرحلة الانتقالية من طرف القيادة السابقة للمؤسسة العسكرية، حيث تم الرجوع بالعديد من الشخصيات والناشطين في السجن لأسباب مختلفة.

وكان بن حديد، قد صرح بعد إطلاق سراحه، بأن "سجنه في العام 2019 جاء لتصفية حسابات قام بها قائد أركان الجيش السابق الراحل أحمد قايد صالح، لخلافات شخصية معه"، وهو أول تصريح يعكس نقل التركيبة التي ورثها قايد صالح خلفه.

ويبدو أن الرئيس تبون منذ إعلان قرار العفو عن عدد من مساجين الرأي،

وتم إطلاق سراح الجنرال المتقاعد بن حديد خلال الأسابيع الأخيرة بعدما قضى عقوبتين بالسجن النافذ: الأولى خلال فترة عهد بوتفليقة، والثانية بعد انطلاق الحراك الشعبي في البلاد حيث وجهت له تهمة إحباط معنويات الجيش والمساس بسمة المؤسسات الرسمية. وسافر في حديد بعد إطلاق سراحه للعلاج في فرنسا،



مغربية المدينتين لا لبس فيها

النهضة تلوح بسحب الثقة من حكومة الفخفاخ عقابا للشركاء الأعداء

وتتعلّل الحركة بحالة التفكك التي يعيشها الائتلاف الحكومي ومن "غياب التضامن المطلوب، حيث تعود أسباب الخلافات إلى عوامل أيديولوجية بالأساس وأخرى تتعلق بالتباين حول الرؤية المستقبلية لتونس: كالتحالفات الخارجية للأحزاب مع قوى إقليمية خصوصا في ليبيا التي تشهد صراعا محتدما".



مصطفى بن أحمد
مستقبل الحكومة
مرتبط بالتفكيك
المتعلق بالفخفاخ

وتتفاقم مخاوف النهضة بعد نجاح رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى في توحيد شق كبير من القوى المدنية والسياسية المناوئة لتدخل الغنوشي في الملف الليبي ودعمه للمحور التركي القطري، وصوتت لصالحها حركة الشعب وتحيا تونس.

ومن شأن هذا التطور اللافت في تحالف عدة كتل نيابية في مواجهة أجنحة رئيس البرلمان أن يؤسس لأرضية سياسية جديدة توسع من دائرة المعارضة بالبرلمان وتضيق الخناق على الغنوشي وحزبه. وبات من الواضح أن عبير موسى أصبحت الآن البديل الشعبي للإسلاميين من حيث خطابها الفكري والسياسي المناهض لأيديولوجيتهم ومن حيث شعبيتها، ما يجعلها في أي انتخابات قادمة رقما صعبا، وهو وضع سيؤدي إلى تغيير في التوازنات السياسية في المشهد السياسي عموما.

حلفا لهم ويخسر جزءا من شعبيته التي كسبها بفضل شعاراته المعادية لحركة النهضة، فيما خير ممثلو حركة الشعب في مكتب البرلمان غياب ساهموا بشكل مباشر في إنقاذ حركة النهضة من مساعلة برلمانية كانت ستكشف للتونسيين حقيقة الإسلاميين وارتباطاتهم الخارجية.

ويبدو أن حركة النهضة، وقياداتها، لن تغفر لحركة الشعب والتيار الديمقراطي، مواقفهما كرد فعل سياسي يصل حد الانتقام خاصة أن حركة الشعب صوتت لعزل الغنوشي من رئاسة البرلمان، علاوة على مساهمته في سقوط حكومة الحبيب الجملي التي قدمتها النهضة.

وفاقم تصويت كتلة حركة الشعب لصالح عزل الغنوشي من رئاسة البرلمان والخلافات مع النهضة، وسط تصريحات ومشاحنات من الطرفين وصلت حد اشتراط النهضة إقصاء حركة الشعب من الائتلاف الحاكم ما أثار حفيظة قياديي الشعب وجعلهم يصرون على البقاء في التحالف.

واعتبر عبدالكريم الهاروني، رئيس مجلس شؤون النهضة، "مساعدة حركة الشعب للحزب الدستوري الحر غير معقولة"، وقال "من غير المعقول أن تقابل حركة النهضة أناسا معها في الحكم وصوتوا ضدها في البرلمان".

واعتبر المكتب التنفيذي للنهضة أن شبهة تضارب المصالح التي تلاحق الفخفاخ "أضرت بصورة الائتلاف الحكومي عموما، بما يستوجب إعادة تقدير الموقف من الحكومة والائتلاف المكون لها، وعرضه على أنظار مجلس الشورى في دورته القادمة لاتخاذ القرار المناسب".

الوضع من حولها وتنتج نحو سحب الثقة من الفخفاخ، في خطوة استباقية للهروب من مازق العزلة السياسية والنجاة من تداعيات سقوط سقف الحكومة الذي بدأ يقرب إلى الانهيار منه إلى الترميم والتماكس.

وهذ موقف التيار الديمقراطي الشريك في الحكم والداعم للاحقة عبير موسى بتصنيف الإخوان المسلمين تنظيمًا إرهابيا بانفجار التحالف الحاكم الذي يعاني من مخلفات أزمة "تضارب المصالح" التي ارتبطت بالفخفاخ، فضلا عن صراع الصلاحيات بين الرئيس سعيد والغنوشي.

وصوت التيار الديمقراطي لصالح مرور لائحة تصنيف الإخوان حتى لا يبدو

سعيه، ما اعتبرته النهضة - الفائزة في الانتخابات التشريعية - التفافا على نتائج الانتخابات وانطلقت حينئذ في إرباك العمل الحكومي من جهة، ومناوشة الرئيس بالتعدي على صلاحياته من جهة أخرى.

وكثيرا ما تناورت حركة النهضة شركاءها لتصدير أزمته البرلمانية، الناجمة عن إحراج المعارضة المتواصل لها ولرئيسها راشد الغنوشي، نحو الحكومة في محاولة لبيسب نفوذها على مكونات التحالف بهدف توجيهه وفقا للاجندات التي تخدم مصالحها، وهو ما ظهر جليا في الفترة الأخيرة من خلال تصاعد وتيرة خلافاتها مع كل من التيار الديمقراطي وحركة الشعب على خلفية

تصويت نوابها لصالح عزل راشد الغنوشي من رئاسة البرلمان. وأكد مصطفى بن أحمد، القيادي بحزب تحيا تونس، أن "مستقبل الحكومة مرتبط بنتيجة التحقيقات في تهم شبهة تضارب المصالح المتعلقة بالفخفاخ".

وأضاف بن أحمد لـ"العرب" أن "الأسلوب الذي تعتمده النهضة لا يمكن أن يشوش على الحكومة، وهي تناور لإبعاد الأنظار عن مشاكلها الداخلية وتراجع وزنها السياسي".

ويبدو أن النهضة لن تنسى صنيع الحلفاء الأعداء حيث تستشعر خطورة



صراع البقاء يحتم إعادة توزيع الأدوار

خالد هودي

تونس - تستعد حركة النهضة التونسية لإطلاق رصاصه الرحمة تجاه حكومة إلياس الفخفاخ التي تتعرض للتشكيك والانتقادات، حيث تناور النهضة شركاءها في الحكم كرد فعل سياسي على رفض دخولهم "بيت الطاعة" بعد المواقف الأخيرة للتيار الديمقراطي وحركة الشعب الداعمة لمبادرات رئيسة كتلة الحزب الدستوري الحر بالبرلمان عبير موسى أشرس المعارضين للنهضة.

ودعا المكتب التنفيذي للنهضة مجلس الشورى إلى الاجتماع السبت القادم لإعادة النظر في موقفها من الحكومة بعد أن كانت قد أكدت في اجتماع عقد منذ أسبوع انتظار نتائج التحقيقات بخصوص شبهة تضارب المصالح التي تلاحق الفخفاخ.

وقال مصدر مطلع إن سحب النهضة ثققتها من الفخفاخ احتمال سيطرح للنقاش في الاجتماع الاستثنائي لمجلس الشورى، وهو ما لمح له بشكل غير مباشر بيان المكتب التنفيذي.

ويأتي تصعيد النهضة كخطوة أخرى من الحركة لإبتزاز الفخفاخ ودفعه إلى مراجعة تحالفاته السياسية، وهو ما يصف مباشرة "حكومة الرئيس" التي جاءت بعد سقوط حكومة الحبيب الجملي الذي كان مرشح النهضة لهذا المنصب، فضلا عن خلافات تفوقها الحركة ضد حلفائها في الحكم.

وتستمد الأحزاب المشاركة في حكومة الفخفاخ - وهي حركة الشعب والتيار الديمقراطي وحركة تحيا تونس - سرعتها من رئيس البلاد قيس